رقم التحقيق : ٢٠٢٥/١٢
رقم النيابة العامة: ٢٠٢٤/٧٩٩
رقم القرار: ٢٠٢٥/٥٥

**قرار**

**نحن بلال حلاوي قاضي التحقيق الأول في بيروت بالإنابة**

**وبعد الاطلاع على ورقة الطلب عدد2024/2799 تاريخ 2025/4/3 وعلى التحقيقات والأوراق كافة وعلى المطالعة في الأساس تاريخ 2025/5/5 ،**

**تبين أنه أسند الى المدعى عليه :**

**1-كريم غازي سلام، والدته هزار ،تولد 1982،لبناني**

**2-من يظهره التحقيق**

**بأنه في بيروت وبتاريخ لم يمر عليه الزمن أقدم المدعى عليه على ارتكاب جرائم تبييض الأموال واختلاس المال العام والاثراء غير المشروع والرشوة والتزوير مع علمه بالأمر الجرائم المنصوص عنها في المواد 359 و360 و351و352 و454 و459 من قانون العقوبات والمادة 3 من قانون تبييض الأموال رقم 2015/44 والمادة 10و14 من القانون رقم 2020/189 ،**

**وبنتيجة التحقيق تبين ما يلي:**

**أولا:في الوقائع:**

**تبين أنه بتاريخ ٩/٧/٢٠٢٤ ورد الى النيابة العامة المالية إحالة من محكمة الجنايات في بيروت متعلقة بأفعال جرمية حاصلة في وزارة الإقتصاد، وأنه على إثر هذا الأمر باشرت النيابة العامة المالية تحقيقاتها وتحرياتها،**

**وتبين أنه تم الإستماع أولياً إلى جورج ماطوسيان** وهو نائب رئيس مجلس إدارة شركة المشرق للتأمين، الذي صرح أن كريم سلام، أي شقيق الوزير السابق للاقتصاد، كان مسؤولاً عن قطاع التأمين في الوزارة وهو مستشار الوزير، وأنه بعد تردي أوضاع الشركة مالياً طلب منه الوزير وشقيقه تسوية أوضاع الشركة، وأنه قد تأخر عن انفاذ هذا الأمر فصدر قرار عن الوزير بتعليق أعمال شركة التأمين، وأنه وبعد تأمين كفالة مالية طلب المستمع له موعداً من الوزير إلا أن هذا الأمر لم يحصل، ما دفعه إلى التوجه إلى الوزارة دون أي موعد وقد التقى بالمدعى عليه كريم سلام وبموظف آخر كان هناك يدعى عبد، وأن كريم سلام قد أعلمه

قاضي التحقيق الأول
بلال حلاوي

بالقبول بالكفالة شرط إجراء مراجعة عن الربع الأول من العام ٢٠٢٣ ، وأنه بنتيجة إعادة المراجعة تبين أنه هناك نقصاً بمبلغ 8 ملايين دولار امريكي من الاحتياط وأن ذلك أمراً طبيعياً في كل شركات التأمين في العالم، وأنه تلقى كتاباً من وزارة الاقتصاد من أجل تقديم كفالة بالمبلغ المذكور أيضاً، ما دفعه إلى رفض هذا الطلب لكون العجز المذكور طبيعي جداً ولكون الطلب غير قانوني، وأضاف المستمع له أنه قد عاد والتقى بفادي تميم، وهو مستشار وزير الإقتصاد، وقد طالبه هذا الأخير بمبلغ ٢٥٠ ألف دولار أمريكي من أجل تسوية وضع الشركة وأن المبلغ المطلوب أساساً كان ٤٠٠ ألف دولار أمريكي، وأن كريم سلام والوزير هما من كانا يطلبان هذا المبلغ بدلالة أن فادي تميم كان قد استعمل عبارات تدل على هذا الأمر بوضوح مثل " كان بدهن ٤٠٠ ألف دولار" و "نزلوا المبلغ إلى ٢٥٠ ألف"، لا سيما وأن المستندات والتقارير التي كانت بحوزة فادي تميم لا يمكن الاستحصال عليها سوى من داخل الوزارة، ما يشير أيضاً إلى ضلوع كريم سلام والوزير بهذا الموضوع، وأنه في البدء رفض دفع أي مبلغ و إلا أنه عاد وغير رأيه عملاً بنصيحة ايلي عبود محاسب الشركة، وأكمل المستمع له أن التواصل مع كريم سلام قد انقطع بعدما طلب منه فادي تميم المبلغ ، وأن المبلغ الذي دفعه كان مئة ألف دولار أمريكي، وقد أعيد إليه بعد عرض القضية على القضاء،

**وتبين أنه تم الإستماع أولياً إلى ايلي عبود** وهو نقيب خبراء المحاسبة ومدقق حسابات العدد من الشركات من بينها شركة المشرق للتأمين، وصرح أن فادي تميم قد اتصل به وأعلمه أن الشركة تعاني من صعوبات مالية طالباً منه التواصل مع جورج ماطوسيان وأن دوره قد اقتصر على إرسال الرقم الهاتفي العائد إلى ماطوسيان لفادي تميم بناءً على طلبه،

**وتبين أنه تم الإستماع أولياً إلى المدعى عليه كريم سلام** وصرح أنه موظف في فرنسبنك وأنه يعمل في القطاع المصرفي منذ العام ٢٠٠٤ وأنه يطلع على التقارير الموجودة في وزارة الإقتصاد والمتعلقة بشركات التأمين وذلك على سبيل معاونة شقيقه الوزير وبطلب منه، وأضاف أن شركة المشرق كانت تعاني من صعوبات مالية وأنها لم تقم بتسوية وضعها، وأن ذلك دفع الوزارة إلى تعليق أعمال الشركة مرتين، وأكمل أنه لا يعلم لماذا أراد جورج ماطوسيان الإجتماع به طالما أنه لا علاقة له بشركات التأمين، علماً أنه قد سبق واجتمع به في الوزارة ولكن قبل

حصول "المشاكل" ، وأكد أنه لم يطلب أي مبلغ من المال وأنه يجهل من قصد فادي "تميم عندما صرح الماطوسيان أنه بدهن ٤٠٠ ألف" و نزلوا المبلغ إلى ٢٥٠ ألف،

وتبين أنه بتاريخ ١٨/٧/٢٠٢٤ قررت النيابة العامة المالية رفع السرية المصرفية عن حسابات كريم سلام وتكليف جمعية المصارف في لبنان بتنظيم كشفاً للحسابات المصرفية العائدة إليه في المصارف اللبنانية لا سيما فرنسبنك، وانه بتاريخ ٦/٨/٢٠٢٤ تقرر انفاذ القرار عبر هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان

وتبين أنه بتاريخ ٢/١٢/٢٠٢٩ ورد جواب هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان وتبين بشكل مفصل في متن التقرير، ومن بينها: وجود عدة حسابات مصرفية عائدة إلى المدعى عليه كريم سلام قد تم تحديدهم وتحليلهم

حساب في فرنسبنك رقمه / ٢١٤٤٥٩٨ / تغذى بشكل أساسي بإيداعات نقدية بمجموع /١٠٥٥٣١٩ دولار أمريكي وتعذر تحديد مصدر الأموال ومن شبكات مودعة من حساباته الأخرى أم من أشخاص وشركات تعذر تحديد الأسباب والعلاقة القائمة بينهم،حساب في بنك عودة برقم / ٥٨٠٢٧٢ / تغذى بشكل أساسي بإيداعات نقدية بلغت /٨٨١٠١/ دولار أمريكي تعذر تحديد مصدرها، وبشيكات مودعة من مصادر مختلفة،حساب في فرنسبنك برقم / ٢١٧٤٩٠٨ / تم فتحه بتاريخ ٤/٣/٢٠٢٠ بإسم غازي أمين سلام ويوجد وكالة على الحساب لصالح كريم غازي سلام وتغذى بإيداعات نقدية بلغت هذه الشيكات /٣٥٢٢٨٠٩/ دولار أمريكي تعذر تحديد مصدرها وشيكات مودعة معظمها من حسابات شراكت التأمين قد تعذر تحديد مصدرها ،

وأنه كملخص لحركة حسابات المدعى عليه فإنه تبين أن حساباته المصرفية تغذت بشكل أساسي عبر رواتب وإيداعات نقدية بلغت أكثر من خمسة ملايين ونصف دولار أمريكي تعذر تحديد مصدرها، وشيكات مصرفية بلغت أكثر من مليوني دولار أمريكي بينهم / ٣٤٨٠٠٠/ دولار أمريكي من حسابات شركات تأمين أم من حسابات موظفين في شركات التأمين، وتحاويل داخلية مجموعها / ٢٢٠٠٦ / دولار أمريكي من حساب أمين سلام، وأخيراً تحاويل خارجية، وأنه كان قد تم سحب مبالغ منها بشكل أساسي عبر السحوبات النقدية أكثر من ستة ملايين دولار أمريكي وشيكات مسحوبة تفوق المليون دولار أمريكي، ومشتريات عبر البطاقات المصرفية

تفوق المليون دولار أمريكي و تحاويل داخلية تفوق المليون دولار أمريكي بينها / ٢١٩٤٠ / دولار أمريكي لصالح أمين سلام وتحاويل خارجية حوالي النصف مليون دولار أمريكي بينها مبلغ / ٢٠٠٠٠ / دولار أمريكي لصالح أمين سلام لحسابه في الولايات المتحدة الأمركية،

**وتبين أنه تم الإستماع مجدداً إلى المدعى عليه كريم سلام أولياً،** وصرح أنه ليس لديه أي علاقة مع شركات التأمين وأنه عندما كان شقيقه وزيراً للإقتصاد اقتصر عمله على تحليل التقارير المرفوعة للوزير بشأن شركات التأمين، وأنكر وجود أي علاقة مالية مباشرة بينه وبين شركات التأمين وأكمل أنه هناك صديقاً له اسمه انطوني الفاضل وهو صاحب شركة تأمين ( نورس انشورينس)،

ولديها حسابات مصرفية في فرنسبنك، وأنه كان قد اشترى شيكات مسحوبة على مصارف مختلفة، وأن صديقه المذكور يملك شيكات مسحوبة على عدة مصارف أيضاً، وقد قام بإبدال الشيكات الموجودة بحوزته ببعض الشيكات الموجودة بحوزة صديقه والمسحوبة على فرنسبنك وذلك لكون هذا الأخير توقف عن قبول الشيكات المسحوبة من مصارف غيره، وأضاف أنه قد يكون قد اشترى بعض الشيكات من أشخاص وهي صادرة عن شركات تأمين، وأن قيمة الشيكات الصادرة عن شركات التأمين تبلغ حوالي المئة وعشرين أم مئة وثلاثين ألف دولار أمريكي، وختم أنه قد أودع هذه الشيكات في حساب تابع لوالده مع الإشارة إلى وجود وكالة لصالحه تمكنه من استعمال الحساب المذكور،

**وتبين أنه أثناء التحقيقات الاستنطاقية، تم الاستماع إلى جورج ماطوسيان وقد كرر ما جاء في افادته الأولية، كما تم الإستماع إلى ايلي عبود الذى كرر أيضاً ما جاء في افادته الأولية،**

**وتبين أنه تم الإستماع إلى فادي تميم على سبيل المعلومات فصرح أنه لا صحة لما ورد في إفادة جورج ماطوسيان في ما خص مبلغ ال ٢٥٠ ألف دولار أمريكي وعلاقة كريم سلام وشقيقه الوزير به، مضيفاً أن هذا المبلغ قد حدد و هو بمثابة**

**أتعاب له لتسوية أوضاع الشركة مالياً وقانونياً وقد قبض ستة ألف دولار أمريكي منه، ثم أعاده لجورج ماطوسيان بعدما أراد هذا الأخير تسوية الموضوع بطريقة أخرى،**

**وتبين أنه تم استجواب المدعى عليه كريم سلام أمام قاضي التحقيق، فأنكر ما أسند إليه من جرائم وكرر افادته الأولية وصرح أنه لا علاقة له أبداً بوزارة الإقتصاد وأنه كان يؤدي بعض الخدمات لشقيقه الوزير، كما أنكر ما جاء في تقرير هيئة التحقيق الخاصة لا سيما وجود ما يفوق الخمسة ملايين دولار التي دخلت حساباته بموجب إيداعات نقدية**

**وتبين أنه جرت المقابلة بين جورج ماطوسيان وفادي تميم فكرر الإثنان ما ورد في افادتهما السابقة، كما أجريت مقابلة بين ماطوسيان والمدعى عليه كريم سلام وقد كرر الإثنان ما جاء في افادتهما السابقة**

**وتبين أن المدعى عليه كريم سلام، وكيله المحامي طوني فرنجية،** تقدم بمذكرة توضيحية - ادلى فيها أن مجموع الأموال الموجودة في المصارف اللبنانية المتصلة به مباشرة أم غير مباشرة تبلغ حوالي الثلاث ملايين ومئتا ألف دولار أمريكي وانها أموال معروفة المصدر : ومشروعة، وأن عمليات التحاويل الداخلية والخارجية، وإيداعات الفائدة المصرفية، والشيكات، وعمليات صيرفة، وتجميد الحسابات المالية و إعادة تحريرها وتنزيلها في الحسابات الجارية، شكلت جميعها أموالاً بلغت ما يقارب الستة ملايين دولار أمريكي ولكن في حقيقتها لم يتجاوز الحساب المصرفي أكثر من ثلاثة ملايين ومئتا ألف دولار أمريكي وقد دخلت إلى الحسابات المصرفية قبل العام 2022 ، أي قبل تولي شقيقه وزارة الإقتصاد اللبنانية، وختم طالباً منع المحاكمة عنه بالجرائم المنسوبة إليه،

**وقد تقرر اصدار مذكرة توقيف وجاهية بحق المدعى عليه كريم سلام**

وتقدم المدعى عليه بطلب اخلاء سبيل،

**ثانيا:في الأدلة :**

**وقد تأيدته هذه الوقائع بالأدلة التالية:**

**1-بالادعاء العام**

**2-بالتحقيقات الأولية والاستنطاقية**

**3-بأقوال الشهود**

**4-بتضارب أقوال المدعى عليه مع افادة الشهود**

**5-بتقرير هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان**

**6-بمجمل التحقيق**

**ثالثا:في القانون:**

**حيث يتبين من مجمل الوقائع المعروضة أعلاه بان المدعى عليه هو معاون وزير الاقتصاد ومستشاره ويحضر الاجتماعات معه ومطلع على ملفات شركات التأمين وأوضاعها المالية لا سيما ملف شركة المشرق وشارك بالاجتماع الذي حصل في الوزارة مع رئيس مجلس اداراتها قد أقدم على التماس الرشوة والمنفعة الشخصية بطريقة غير مباشرة حارما الوزارة عبر اختلاسه للأموال التي كانت ستودع فيها من السيد جورج ماطوسيان الذي دفع 100 ألف د.أ لصالح المستشار الثاني للوزير فادي تميم نتج عنها رفع التجميد الواقع على الشركة خلافا للقانون الذي لا يكمن أن يتم دون علم وموافقة المدعى عليه ودون إيداع كفالة تضمن أعمال وملاءة الشركة**

**وحيث أنه عملا بنص المادة 350 من قانون العقوبات** يعد المدعى عليه موظف معين لأداء خدمة عامة كونه مستشار وزير الاقتصاد ويحضر الاجتماعات في الوزارة ،

**وانه تأسيسا على ما تقدم فان فعل المدعى عليه لهذه ينطبق على الجرائم المنصوص عنها في المواد 351 و352 و359 و360**

**وحيث ان ايراد معلومات غير صحيحة متعلقة بشركة المشرق تفيد ان اوضاعها المالية سليمة من أجل رفع تجميد الأعمال الواقع عليها** ينطبق على جناية التزوير الجنائي المنصوص عنها في المادة 459 من قانون العقوبات،

وحيث أنه بحسب المادة 19 من قانون أصول المحاكمات الجزائية لا يعود للنيابة العامة المالية الصلاحية للادعاء بجنحة تبييض الاموال ما يستتبع منع المحاكمة عن المدعى عليه بجنحة المادة 3 من القانون رقم 2015/44 ،

وحيث أنه بمعزل عن حركة حسابات المدعى عليه التي تذرع بانه تتعلق بشيكات اشتراها من الأموال العالقة لدى المصارف بنتيجة الأزمة المالية فانه لا مجال لاعتبار عناصر جرم الاثراء غير المشروع متحققة خاصة في ضوء اقدام فادي تميم على إعادة مبلغ 100 ألف د.أ الى جورج ماطوسيان ما يستتبع منع المحاكمة عن المدعى عليه بجرمي المادتين 10 و14 من القانون رقم 2020/189

**لذلك**

**وفقا وخلافا لمطالعة النيابة العامة المالية**

**يقرر:**

**أولا:اعتبار أفعال المدعى عليه كريم غازي سلام من الجنايات المنصوص عنها في المواد 360و352 و454 و459 من قانون العقوبات والظن به بالجنحتين المنصوص عنها في المادتين 359 و351 من القانون نفسه واتباع الجنحتين بالجنايات للتلازم**

**ثانيا:منع المحاكمة عن المدعى عليه بجنح المواد 3 من القانون رقم 2015/44 و10و14 من القانون رقم 2020/189**

**ثالثا:اخلاء سبيل المدعى عليه كريم غازي سلام لقاء كفالة مالية وقدرها 200 مليون ليرة لبنانية ذات شقين متساويين**

**رابعا:محاكمة المدعى عليه أمام محكمة الجنايات في بيروت وتدريكه الرسوم والنفقات كافة**

**خامسا:إعادة الأوراق الى جانب النيابة العامة المالية لايداعها المرجع القضائي المختص**

**بيروت في ١٨ / ١٠ / ٢٠٢٠**